

التأصيل الفقهي للتورق في ضوء الاحتياجات التمويلية المعاصرة

لفضيلة الشيخ / عبدالله بن سليمان المنيع^(١)

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على
الدين كله ولو كره المشركون، والشكر لله الذي أكمل لنا ديننا،
وأتم علينا نعمته، ورضي لنا الإسلام ديناً، وأشهد أن لا إله إلا الله
وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله صلى الله عليه
وعلى آله وصحبه وسلم . أما بعد :

فهذا بحث عن التأصيل الفقهي للتورق في ضوء الاحتياجات
التمويلية المعاصرة ويشتمل على العناصر التالية :

١- مفهوم التورق والفرق بينه وبين المصطلحات ذات الصلة

— العينة — .

٢- حكم التورق في الاجتهاد القديم والمعاصر، الفردي

والجماعي .

٣- حاجة الحياة الاقتصادية المعاصرة إلى السيولة وأثرها في

(١) عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية .

حكم التورق جوازاً أو توسعاً .

- ٤- التواطؤ - التفاهم - على التورق في معاملة واحدة، أو معاملة تالية لإطفاء مديونية معاملة سابقة مماثلة وأثره في حكمه .
- ٥- التفاهم على عملية جديدة كالمضاربة بين البائع بالأجل والمتورق لاستخدام حصيلة التورق وأثره في حكمه .
- ٦- توكيل عميل للمصرف الإسلامي بالبيع النهائي - بيع التورق - .

٧- التورق بالبيع لمن ابتاع منه البائع بالأجل وأثره على مفهومه وحكمه .

تطبيقات التورق واستخداماته في العمل المصرفي الإسلامي :

- ١- الآليات العملية للتورق ومدى انضباطها .
- ٢- التورق في مرابحات السلع الدولية مع المؤسسات المالية .
- ٣- التورق عند تعذر التمويل بصيغة أخرى .
- ٤- التورق لتمكين العملاء في سداد مديونياتهم لدى المصارف التقليدية والانتقال منها إلى التعامل مع المصارف الإسلامية .
- ٥- التورق لتشجيع العملاء على الاستثمار لدى المصارف الإسلامية - في الصناديق الاستثمارية وغيرها - .
- ٦- التورق كصيغة تمويل عامة تقوم إلى جانب الصيغ الأخرى .

التأصيل الفقهي للتورق في ضوء الاحتياجات ... — للشيخ عبدالله بن سليمان المنيع

٧- أثر التوسع في التورق على الصيغ الأخرى من حيث

الاستخدام والابتكار .

٨- أثر التوسع في التورق على فلسفة المصارف الإسلامية

ومستقبلها .

أسأل الله أن يمدني بعونه ورعايته وتوفيقه والفهم في خصائص

هذا البحث وعناصره فهو حسيي فنعم المولى ونعم النصير .

١- مفهوم التورق والفرق بينه وبين العينة :

التورق طلب الورق، ومثله في الطلب التفقه والتعلم والترقى،

والورق هو النقد من الفضة .

قال في تاج العروس: « الورق الدراهم المضروبة كما في

الصحاح . وقال أبو عبيدة: الورق الفضة كانت مضروبة كالدراهم

أولاً ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَابْتَغُوا أَحَدَكُمْ بَورِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى

الْمَدِينَةِ ﴾ ^(١) أي: بدراهمكم » أه .

فأصل التورق طلب النقود من الفضة، ثم تحول المفهوم إلى

طلب النقد سواء أكان فضة أو ذهباً أو عملة ورقية، فبقي أصل

اللفظ، وصار التوسع في مدلوله تبعاً للتوسع في مفهوم النقد .

أما المفهوم الاصطلاحي: فهو تصرف المحتاج للنقد تصرفاً

(١) سورة الكهف، الآية ١٩ .

يبعده من الصيغ الربوية، ويمكنه من تغطية حاجته النقدية وذلك بأن يشتري سلعة قيمتها مقارنة لمقدار حاجته النقدية مع زيادة في ثمنها لقاء تأجيل دفع قيمتها، ثم يقوم ببيعها بثمن حال ليغطي بذلك الثمن حاجته القائمة، وبشرط ألا يبيعها على من اشتراها منه .

وقد عرفه مجمع الفقه الإسلامي برابطة العالم الإسلامي بقراره الخامس في دورته الخامسة عشرة المنعقدة ابتداءً من يوم السبت ١١ رجب ١٤١٩هـ بقوله : « إن بيع التورق هو شراء سلعة في حوزة البائع وملكه بثمن مؤجل، ثم يبيع المشتري بنقد لغير البائع للحصول على النقد " الورق " » أهـ .

ولم يعرف التورق في الاصطلاح الفقهي بهذا الاسم إلا عند الحنابلة . قال في كشف القناع للبهوتي : « ولو احتاج إنسان إلى نقد فاشترى ما يساوي مائة بمائة وخمسين مثلاً فلا بأس بذلك نص عليه وهي أي هذه المسألة تسمى مسألة التورق من الورق وهي الفضة » ^(١) أهـ .

أما لدى المذاهب الأخرى فتبحث مسألة التورق في مسألة العينة .

ويسميه الشافعية بالزرنقة .

والفرق بين التورق والعينة هو أن يبيع العينة هو أن يشتري

(١) الجزء الثالث، ص ١٨٦ .

التأصيل الفقهي للتورق في ضوء الاحتياجات ... — للشيخ عبدالله بن سليمان المنيع
محتاج النقد سلعة من أحد الناس بضمن مؤجل ثم يبيعها بضمن حال
أقل من ثمنها المؤجل على من اشتراها منه، وسميت بالعينة؛ لأن عين
السلعة التي باعها رجعت إليه بعينها فهي محرمة؛ لأنه يغلب على
الظن أنها اتخذت حيلة للتوصل بها إلى الربا فصارت بذلك محرمة
لدى كثير من أهل العلم .

وأما التورق فهو أن يشتري محتاج النقد سلعة من أحد الناس
بضمن مؤجل ثم يبيعها بضمن حال، الغالب أنه أقل من ثمنها المؤجل
وذلك على غير من اشتراها منه لينتفي بذلك غلبة الظن بالتحيل بهذا
البيع إلى الربا فصار بذلك بيعاً صحيحاً جائزاً . حيث إن السلعة لم
تعد إلى بائعها وإنما اشتراها طرف ثالث .

٢- حكم التورق :

اختلف العلماء رحمهم الله في حكم التورق فذهب جمهورهم
إلى جوازه لعموم قوله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾^(١)
ووجه الاستدلال بذلك أن الله تعالى أحل جميع صور البيع إلا ما دل
دليل على تحريمه حيث جاءت الآية الكريمة بلفظ العموم في كلمة
البيع ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ والعموم في ذلك مستفاد من الألف واللام
الدالة على استغراق جميع أنواع البيع وصيغه إلا ما دل الدليل على
تخصيصه من العموم بتحريم أو كراهة .

(١) سورة البقرة، الآية ٢٧٥ .

والتورق من البيوع المشمولة بالعموم في الحل فيبقى على أصل الإباحة والحل وأنه نوع من البيوع المباحة بنص الآية الكريمة، إذ لا دليل على تحريمه من نص صريح من كتاب الله تعالى، ولا من سنة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم، ولا من عمل الصحابة رضي الله عنهم .

كما استدلوا على الإباحة والجواز بما في الصحيحين وغيرهما عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلاً من خير فجاءه بتمر جنيب، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((أكل تمر خير هكذا ؟ قال: لا والله يا رسول الله إنا لناخذ الصاع من هذا بالصاعين، والصاعين بالثلاثة. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تفعل بع الجمع بالدراهم، ثم ابتع بالدراهم جنيباً)) .

ووجه الاستدلال بهذا الحديث إجازة هذا المخرج للابتعاد بواسطته عن حقيقة الربا وصورته إلى طريقة ليس فيها قصد الربا ولا صورته وإنما هي عقد بيع صحيح مشتمل على تحقق شروط البيع وأركانه وانتفاء موانع بطلانه أو فساده ولم يكن قصد الحصول على التمر الجنيب والأخذ بالمخرج إلى ذلك مانعاً من اعتبار الإجراء الذي وجه إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فدل ذلك على جواز البيوع التي يتوصل بها إلى تحقيق المطالب والغايات من البيوع إذا

التأصيل الفقهي للتورق في ضوء الاحتياجات ... — للشيخ عبدالله بن سليمان المنيع

كانت بصيغ شرعية معتبرة بعيدة عن صيغ الربا وصوره ولو كان الغرض منها الحصول على السيولة للحاجة إليها .

كما استدلووا على جواز ذلك بما أخذ به جمهور أهل العلم في أن الأصل في المعاملات الحل، وأن الأصل في العقود والشروط الإباحة، إلا ما دل الدليل على حرمة. ومما يدخل في ذلك بيع التورق وهذا يعني أن القائل بجواز التورق لا يطالب بدليل على قوله؛ لأن الأصل معه، وإنما المطالب بالدليل من يقول بحرمة التورق؛ حيث إنه يقول بخلاف الأصل فعليه الدليل على تخصيص عموم الجواز بالتحريم .

وقد قال بجوازه مجموعة من أهل العلم .

قال في الإنصاف: « وهو المذهب وعليه الأصحاب »^(١). أهـ .

وقال في الروض المربع: « ومن احتاج إلى نقد فاشترى ما يساوي مائة بأكثر ليتوسع بثمنه فلا بأس وتسمى مسألة التورق »^(٢). أهـ .

وقال في كشف القناع: « ولو احتاج إنسان إلى نقد فاشترى ما يساوي مائة بمائة وخمسين مثلاً فلا بأس بذلك نص عليه وهي أي هذه المسألة تسمى مسألة التورق من الورق وهي الفضة »^(٣). أهـ .

(١) الجزء الرابع، ص ٢٣٧ .

(٢) الجزء الرابع، ص ٣٨٨ مع حاشية ابن القاسم .

(٣) الجزء الثالث، ص ١٨٦ .

وصدر بجوازه قرار مجمع الفقه الإسلامي برابطة العالم الإسلامي في دورته الخامسة عشرة المنعقدة ابتداءً من يوم السبت ١١ رجب ١٤١٩هـ جاء فيه ما نصه: «إن بيع التورق هذا جائز شرعاً وبه قال جمهور العلماء؛ لأن الأصل في البيوع الإباحة؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ ولم يظهر في هذا البيع رباً لا قصداً ولا صورة، ولأن الحاجة داعية إلى ذلك لقضاء دين أو زواج أو غيره». أهـ.

وجاء فيه «جواز هذا البيع مشروط بأنه لا يبيع المشتري السلعة بثمن أقل مما اشتراها به على بائعها الأول مباشرة ولا بواسطة فإن فعل فقد وقع في بيع العينة المحرم شرعاً لاشتماله على حيلة الربا فصار عقداً محرماً». أهـ.

وصدرت فتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية - وبعد أن ذكر في الفتوى صورة المسألة - جاء فيها ما نصه: "وهذا العمل لا بأس به عند جمهور العلماء" أهـ.

وجاء في الموسوعة الفقهية الكويتية ما نصه: «جمهور العلماء على إباحته سواءً من سماه تورقاً وهم الحنابلة، أو لم يسمه بهذا الاسم وهم من عدا الحنابلة؛ لعموم قول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ ولقوله صلى الله عليه وسلم لعامله على خبير: ((بع الجمع بالدراهم ثم ابتع بالدراهم جنيهاً)).

التأصيل الفقهي للتورق في ضوء الاحتياجات ... — للشيخ عبدالله بن سليمان المنيع
ولأنه لم يظهر فيه قصد الربا ولا صورته. وكرهه عمر بن
عبد العزيز ومحمد بن الحسن الشيباني. وقال ابن الهمام : هو خلاف
الأولى . واختار تحريره ابن تيمية وابن القيم لأنه بيع المضطر .
والمذهب عند الحنابلة بإباحته)) أهـ .

وقال شيخنا الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله جواباً منه لمن سألته
عن حكم التورق قال : ((هذه المسألة تسمى مسألة التورق والمشهور
من المذهب جوازها — ثم قال بعد أن ذكر خلاف من خالف في
الجواز — والمشهور من المذهب جوازها وهو الصواب))^(١) . أهـ .

وقال شيخنا الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله في مجموع فتاواه
ما نصه : لكن إذا كان مقصود المشتري لكيس السكر ونحوه بيعه
والانتفاع بثمره، وليس مقصوده الانتفاع بالسلعة نفسها، فهذه
المعاملة تسمى مسألة (تورق) ويسمونها بعض العامة (الوعدة)، وقد
اختلف العلماء في جوازها على قولين: أحدهما: أنها ممنوعة أو
مكروهة؛ لأن المقصود منها شراء دراهم بدراهم وإنما السلعة المباعة
واسطة غير مقصودة .

والقول الثاني للعلماء: جواز هذه المعاملة لمسيس الحاجة
إليها؛ لأنه ليس كل أحد اشتدت حاجته إلى النقد يجد من يقرضه

(١) فتاوى ورسائل، الجزء السابع، ص ٦١ .

بدون ربا؛ لدخولها في عموم قوله سبحانه: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾، ولأن الأصل في الشرع حل جميع المعاملات إلا ما قام الدليل على منعه، ولا نعلم حجة شرعية تمنع هذه المعاملة. وأما تعليل من منعها أو كرهها بكون المقصود منها هو النقد، فليس ذلك موجباً لتحريمها ولا لكرهتها؛ لأن مقصود التجار غالباً في المعاملات هو تحصيل نقود أكثر بنقود أقل والسلع المباعة هي الوسيلة في ذلك، وإنما يمنع مثل هذا العقد إذا كان البيع والشراء من شخص واحد كمسألة العينة. فإن ذلك يتخذ حيلة على الربا. أه، ثم قال: أما مسألة التورق التي يسميها بعض الناس الوعدة فهي معاملة أخرى ليست من جنس مسألة العينة؛ لأن المشتري فيها اشترى السلعة من شخص إلى أجل وباعها من آخر نقداً من أجل حاجته للنقد وليس في ذلك حيلة على الربا؛ لأن المشتري غير البائع أه^(١). وقال في مجموع الفتاوى ما نصه: أما إذا كان المشتري اشترى السلعة إلى أجل لبيعها بنقد بسبب حاجته إلى النقد في قضاء الدين أو لتعمير مسكن أو للتزويج ونحو ذلك، فهذه المعاملة إذا كانت من المشتري بهذا القصد ففي جوازها خلاف بين العلماء. وتسمى عند الفقهاء مسألة (التورق) ويسميها بعض العامة (الوعدة) والأرجح فيها الجواز وهو الذي نفى

(١) مجموع مقالات وفتاوى ١٩ / ٥٠ ، ٥١ .

التأصيل الفقهي للتورق في ضوء الاحتياجات ... — للشيخ عبدالله بن سليمان المنيع به؛ لعموم الأدلة السابقة، ولأن الأصل في المعاملة الجواز والإباحة إلا ما خصه الدليل بالمنع، ولأن الحاجة تدعو إلى ذلك كثيراً؛ لأن المحتاج في الأغلب لا يجد من يساعده في قضاء حاجته بالتبرع ولا بالقرض فحينئذ تشتد حاجته إلى هذه المعاملة حتى يتخلص مما قد شق عليه في قضاء دين ونحوه أهـ^(١). وقال في موضع آخر من مجموع الفتاوى في فتواه بين التفريق بين صور من الربا ومن ذلك العينة ومسألة التورق قال: وأما مسألة التورق فليست من هذا الباب وهي أخذ سلعة بدراهم إلى أجل ثم يبيعها هو بنقد في يومه أو غده أو بعد ذلك على غير من اشتراها منه .

والصواب حلها؛ لعموم الأدلة ولما فيها من التفريق والتيسير وقضاء الحاجة الحاضرة. أما من باعها على من اشتراها منه فهذا لا يجوز بل هو من أعمال الربا وتسمى مسألة العينة وهي محرمة، لأنها تحيل على الربا . وهو بيع جنس بجنسه متفاضلاً نسيئة أو نقداً، وأما التورق فلا بأس به كما تقدم وهو شراء سلعة من طعام أو سيارة أو أرض أو غير ذلك بدراهم معدودة إلى أجل معلوم ثم يبيعها على غير من اشتراها منه بنقد ليقضي حاجته من زواج أو غيره أهـ^(٢) .

وذهب بعض أهل العلم إلى أن التورق لا يجوز؛ لأن القصد

(١) مجموع مقالات وفتاوى، ١٩ / ٩٩ .

(٢) مجموع مقالات وفتاوى لسماحة الشيخ ١٩ / ٢٤٥، ٢٤٦ .

من التعامل به الحصول على النقد حيث إنه يؤول إلى شراء دراهم بدراهم زائدة وأن السلعة واسطة غير مقصودة . وممن قال بعدم جوازه: عمر بن عبدالعزيز، ومحمد بن الحسن الشيباني، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - نقلاً من الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله فيما جاء في فتواه - : « إذا لم يكن للمشتري حاجة في السلعة، بل حاجته إلى الذهب والورق فيشتري السلعة لبيعها بالعين الذي احتاج إليها، فإن أعاد السلعة إلى البائع فهو الذي لا شك في تحريمه، وإن باعها لغيره بيعاً تاماً ولم تعد إلى الأول بحال فقد اختلف السلف في كراهته ويسمونه التورق . وكان عمر بن عبدالعزيز يكرهه ويقول : التورق أخو الربا، وإياس بن معاوية يرخص فيه، وعن الإمام أحمد روايتان » أهـ . وقال ابن القيم عن التورق : « هو كمسألة العينة سواء ولأن هذا يتخذ وسيلة إلى الربا » أهـ .

وقال ابن القيم رحمه الله في موضع آخر: « وعن أحمد فيه روايتان . وأشار في رواية إلى أنه مضطر وكان شيخنا رحمه الله - يعني شيخ الإسلام ابن تيمية - يمنع من مسألة التورق وروجع فيه مراراً وأنا حاضر فلم يرخص فيها وقال: المعنى الذي لأجله حرم الربا موجود فيها بعينه مع زيادة الكلفة بشراء السلعة وبيعها والخسارة فيها فالشريعة لا تحرم الضرر الأدنى وتبيح ما هو أعلى منه »^(١) أهـ .

(١) إعلام الموقعين: الجزء الثالث، ص ٢٢ .

التأصيل الفقهي للتورق في ضوء الاحتياجات ... — للشيخ عبدالله بن سليمان المنيع

ويستخلص من حجج القائلين بتحريم التورق ما يلي :

أولاً: أنه مسلك اضطراري لا يأخذ به إلا مكره عليه، أو مضطر إليه وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع المضطر. رواه أبو داود.

ثانياً: حقيقته وأيلولته إلى الربا حيث إن غرض طرفي التعامل به الحصول على نقد بنقد زائد مؤجل والسلعة بين النقدين وسيلة لا غاية فهو منطبق على قول بعض الفقهاء درهم بدرهمين بينهما حريرة .

ثالثاً: أن الغرض من التعامل به الحصول على النقد والسلعة وسيلة وليست غاية . فهو يشبه العينة التي قال جمهور أهل العلم بتحريمها حيث إن الغرض والوسيلة إليه فيهما واحدة . ويمكن مناقشة هذه الحجج بما يلي :

أولاً: القول بأن التورق لا يأخذ به إلا مضطر وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع المضطر. قول فيه نظر ولا تظهر وجاهة الاستدلال عليه بحديث النهي عن بيع المضطر؛ لأن الاستدلال به استدلال في غير محله؛ حيث إن حقيقة التورق ظهور الرغبة من صاحبها في الحصول على نقد يغطي به حاجته إليه سواء أكانت الحاجة مما تقتضيها مصلحته في الاكتساب أم مما تقتضيها حاجته في شؤون حياته من شراء مسكن أو سيارة أو زواج أو غير

ذلك وهذا لا يعد اضطراراً إلى الحصول على النقد وإنما الرغبة في الحصول عليه لسداد حاجته، والرغبة حاجة وليست ضرورة، وحصوله على النقد لا يتصور إلا بإحدى طرق أربع هي :

أ- حصوله على من يهب له ذلك المبلغ. والحصول عليه بهذه الطريقة أمر مستبعد .

ب- وجود من يقرضه ذلك المبلغ قرضاً حسناً. وهذا كذلك غير متيسر في الغالب لا سيما إذا كان محتاجاً إلى مبلغ كبير لتوسيع نشاطه التجاري أو لمضاعفة نشاطه الصناعي أو الزراعي أو نحو ذلك .

ج- لجوؤه إلى المصارف الربوية لأخذ حاجته من النقود بالتعامل الربوي وهذا محرم ولا يجوز .

د- تحصيله حاجته من النقود بطريقة بيع التورق. وهذا أمر متيسر وقد قال جمهور أهل العلم بجوازه ولم نر أحداً منهم قال بتقييد الجواز بحاجة ملحة أو اضطرار أو تخصيصه لفئة معينة دون الأخرى أو لأحوال خاصة . فرغبته في الحصول على المبلغ حاجة وليست ضرورة فلا يشملها النهي عن بيع المضطر. وفي نفس الأمر بالرجوع إلى شراح هذا الحديث لم نر أحداً منهم ذكر أن بيع التورق من بيع الاضطرار، وأن النهي يشملها، فسقط بهذا القول بأن بيع التورق من بيع الاضطرار المنهي عنها .

ثانياً: القول بأن حقيقة التورق أيلولته إلى الربا حيث إن

التأصيل الفقهي للتورق في ضوء الاحتياجات ... — للشيخ عبدالله بن سليمان المنيع
غرض طرفي التعامل الحصول على نقد بنقد مؤجل والسلعة واسطة
بين النقدين وهو منطبق على قول بعض أهل العلم: درهم بدرهمين
وبينهما حريرة .

هذا القول فيه نظر ولو أردنا أن نطبق حال من احتاج إلى
نقد وسلك في سبيل تحصيله مسالك الحصول عليه في بيع المراجعة
أو المشاركة المتناقصة، أو بيع السلم، أو غير ذلك من وسائل
الحصول على الاستزادة من النقود مما هو جائز شرعاً لقلنا بمنع ذلك؛
لأن قصده الحصول على النقد بواسطة شراء السلع ثم بيعها .

وهذا لا يقول به أحد، ثم إن تطبيق بيع التورق على مسألة:
درهم بدرهمين وبينهما حريرة تطبيق مع الفارق ذلك أن الحريرة لا
تساوي قيمتها الدرهم الزائد وإنما جيء بها للتحليل، أما التورق
فالراغب في النقد يشتري سلعة بثمن مؤجل هو مثل ثمن من يبيعها
على آخر بيعاً مؤجلاً، ثم إن مشتريها يبيعها في السوق بثمن مثلها
فظهر بهذا الفرق بين المسألتين .

ثالثاً: أما القول بأن الغرض من التعامل بالتورق الحصول على النقد .
والسلعة وسيلة وليست غاية. فهو يشبه العينة التي قال الجمهور
بتحريمها، فلا يخفى أن جميع وسائل التجارة من بيع وشراء ومشاركة
ومراجعة وغير ذلك من آليات الاستثمار الغرض من استخدامها
وممارسة التجارة عن طريقها الحصول على النقود والاستزادة منها

وجميع هذه الآليات وسيلة ذلك، كما لا يخفى أن التورق يختلف عن العينة، حيث إن العينة معناها رجوع السلعة إلى من باعها حيث إنه لم يبعها إلا باعتبار رجوعها إليه وحصوله على رغبته في أن تكون المائة مائة وعشرين دون فوات سلعته عليه، فضلاً عن أن هاتين البيعتين - بيعة البائع على المشتري، وبيعة المشتري على البائع - بيعتان في بيعة واحدة وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة واحدة وفسرها بعض المحققين من أهل العلم ومنهم ابن القيم - رحمه الله - بأنها العينة بخلاف التورق، فإن السلعة التي باعها البائع على الراغب في الشراء تورقاً لن ترجع للبائع حيث إن شرط بيع التورق ألا يبيع المشتري السلعة على من باعها عليه فإن باعها عليه فهي العينة المحرمة .

فلم يبق من حجج القول بتحريم التورق إلا القصد - قصد المشتري النقد دون السلعة - وهذا القصد لا يعتبر سبباً في القول بالتحريم فقد وجه صلى الله عليه وسلم عامله لتحقيق قصد الحصول على الجنيب من التمر بأن يبيع الجمع ويشترى بثمره جنيباً ولم يكن هذا القصد مانعاً من صحة هذا التصرف والأخذ بهذا المخرج الصحيح .

وقد وجد من بعض فقهاء عصرنا هاجس حذر من التوسع في الأخذ بالتورق من قبل المصارف الإسلامية ويظهر لي أنه هاجس

التأصيل الفقهي للتورق في ضوء الاحتياجات ... — للشيخ عبدالله بن سليمان المنيع
وسواس وإن اعتقد أهله أنه هاجس تقوى وورع .

فما هو المحذور من توسع البنوك الإسلامية في ممارسة الاستثمار
عن طريق بيع التورق، والحال أنها يبيع توفر لذوي الحاجات بها
تأمين حاجتهم من النقود، وتقيهم من بلاوي الربا ومضاعفاته، وتيسر
لهم الحصول على ما يحتاجونه من سلع ومنافع وخدمات وهم بذلك
في الغالب يختارون التورق طريقاً للحصول على النقد بمحض الإرادة
والاختيار، لا على سبيل الاضطرار .

وإني لأعجب حتى نهاية العجب من قول بعضهم: إن قلنا
بجواز بيع التورق للأفراد ومن الأفراد لتغطية حاجاتهم فلن نقول
بذلك للبنوك؛ لأن ذلك هو غايتهم من تكثير نقودهم وليس لهم غاية
في السلع وتداولها .

والرد على هؤلاء أليست البنوك شخصيات اعتبارية لها حكم
الأشخاص الطبيعيين في مخاطبتهم بأحكام الإسلام في المعاملات
المالية. والإسلام لا ينظر في تشريعاته من وجوب وحظر واستحباب
وكراهة وإباحة إلى الأشخاص فيفرق بينهم في الحكم فهذا يجوز له
ما لا يجوز لأخيه وهذا يحرم عليه ما يصح لأخيه وإنما أحكامه مبنية
من حيث الحظر والإباحة والتصحيح والبطالان على وجود مقتضى
الحكم فإن كانت المصالح غالبية كان الحكم بالإباحة، وإن كانت
المضار غالبية كان الحكم بالحظر. ومتى كان الحكم جائزاً فهو جائز

في حق الأفراد والجماعات بغض النظر عن حال من تعلق به الحكم، وقد صحت مجموعة من المعاملات بين المسلمين وغيرهم ولم يكن اختلاف المتعاملين في العقيدة أو الاتجاه أو المسلك سبباً في تغير الحكم من جواز إلى حظر أو من صحة إلى فساد أو بطلان ما دام الحكم متفقاً مع أصول الإسلام وقواعده ونصوصه .

فالتورق ما دام جائزاً في حكم الأفراد ومن الأفراد لتغطية حاجاتهم من النقود فلماذا لا يجوز في حق البنوك والمؤسسات المالية، بل قد يكون جوازه في حق البنوك أكد؛ لأنه بديل عن الربا الذي هو محل نشاطهم ومثار قلق بعضهم من ممارسته وتشوفهم إلى بديل عنه وفي نفس الأمر بيع التورق بيع صحيح مستكمل جميع أركانه وشروطه ومنتهية عنه موانع فساد أو بطلانه والقول بأن غرض البنوك منه تحصيل النقود وتنميتها وليس لهم غرض في السلع وتداولها يرد عليه بأن طريق بيع التورق هو شراء السلع وبيعها واستقرار أثمانها في الذمم دون زيادة بعد إبرام العقود بها. ويمكن أن يرد على هذا القول أيضاً بما جاء في فتوى سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله بجواز بيع التورق من قوله: وأما تعليل من منعها أو كرهها بكون المقصود منها هو النقد، فليس ذلك موجباً لتحريمها ولا لكرهاتها؛ لأن مقصود التجار غالباً في المعاملات هو تحصيل نقود أكثر بنقود أقل والسلع المبيعة هي الوسيلة في ذلك، وإنما يمنع مثل هذا العقد إذا كان البيع

التأصيل الفقهي للتورق في ضوء الاحتياجات ... — للشيخ عبدالله بن سليمان المنيع
والشراء من شخص واحد كمسألة العينة أهـ . مجموع فتاوى ج ١٩
ص ٥٠ .

الترجيح :

الذي يظهر لي - والله أعلم - جواز بيع التورق؛ لعموم قول
الله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ ولأن العين المشتراة لم
ترجع إلى البائع الأول حتى يقال بأنه من العينة، وكذلك فإن الحاجة
تقتضيه؛ حيث إن محتاج النقد لا يستطيع تأمين حاجته في الغالب إلا
بإحدى طرق أربع :

إحداها: الاقتراض من غيره قرضاً حسناً، وهذا الغالب عدم
تيسره، فإن تيسر القرض الحسن لبعض الناس فغالبيتهم لا يتيسر له ذلك .
الثانية: أن يقترض قرضاً ربوياً وهذا ممنوع بإجماع أهل العلم
ممن يعتد به .

الثالثة: الحصول على ذلك بطريقة الهبة وهذه كالطريقة
الأولى، الغالب عدم تيسرها، فإن تيسرت لبعض الناس وما أقلهم
فغالبيتهم لا تتيسر له .

الرابعة: الحصول على النقد بطريق بيع التورق .
ونظراً إلى أن بيع التورق بيع صحيح حيث تتحقق فيه شروط
البيع، وأركانها، واعتبار صحتها، وانتفاء موانعه، فليس القصد منه
الربا، ولا أنه صورة من صوره، ولأنه يغطي حاجة يقتضيها عنصر

التيسير والسماحة فهو بدل شرعي عن التمويلات الربوية المحرمة .
ولأن الأصل في المعاملات الإباحة فلا يحرم منها إلا ما دل
الدليل على تحريمه ولا دليل على ذلك . ولانتفاء النص من الكتاب
أو السنة أو عمل الصحابة على تحريمه . وما ذكره القائلون بتحريمه
فقد تقدمت مناقشته والإجابة عنه بما أسقط الاستدلال به على
التحريم، أو الكراهة والله تعالى أعلم .

٣- حاجة الحياة الاقتصادية المعاصرة إلى السيولة وأثرها في حكم التورق جوازاً أو توسعاً .

لا شك أن الحياة الاقتصادية بوضعها المعاصر والمتجدد تقتضي
الحصول على السيولة الكافية لمتطلبات السوق والعمل والإنتاج .
ولا يخفى أن الحاجة إلى السيولة لتغطية متطلبات الاقتضاء
الاقتصادي المعاصر ليست كالحاجة إليها فيما مضى من حيث
الحجم ومن حيث الطلب ومن حيث تتابع وتطور المستجدات، وقد
أوجدت الحاجة إلى السيولة مؤسسات مالية نشاطها الأساسي توفير
السيولة لمريديها بأي صيغة من صيغ التعامل، والغالب أن يتكون
صيغة ربوية وقد تخرج من الأخذ بهذه الصيغة الربوية كثير من أهل
التقوى والصلاح والإيمان بالله رباً ومشرعاً ومحاسباً سواء أكان
ذلك التخرج من الآخذ أو من المعطي - المقرض أو المقرض -
فنشأت المؤسسات الإسلامية المالية، وقامت بإيجاد صيغ للتمويل

التأصيل الفقهي للتورق في ضوء الاحتياجات ... — للشيخ عبدالله بن سليمان المنيع وباستخدام صيغ أخرى معروفة لدى فقهاءنا الأقدمين ومنها بيع التورق فاتجه إليه مجموعة من الأفراد والشركات والمؤسسات واستعاضوا به عن القروض الربوية .

ولا شك أن هذه الصيغة غطت الكثير من الاحتياج ووفرت السيوالة الكافية بطريقة شرعية تتصف بالحل والإباحة على سبيل الجواز الاختياري لا على سبيل الجواز الاضطراري فالحمد لله الذي هدانا لدين تتصف تشريعاته بالعدل والقناعة العقلية وبالاستقصاء والشمول بما في أصوله وقواعده من حلٍ لكل مشكلة في كل زمان ومكان .

٤- التواطؤ على التورق في معاملة واحدة أو في معاملة تالية لإطفاء مديونية سابقة مماثلة وأثره في الحكم .

لعل المفهوم من التواطؤ على التورق في معاملة واحدة أن يشتري أحد الناس سلعة من آخر بضمن مؤجل لغرض بيعها والانتفاع بضمنها دون أن يكون له غرض في سداد مديونية عليه لمن باعه فإذا كان هذا هو المفهوم فلا يظهر لي مانع في إجازة هذا البيع ولو كان غرض المشتري الانتفاع بالضمن ولكن بشرط ألا يبيع السلعة على من باعه إياها بحيث تكون من بيوع العينة .

وسواء أكان ذلك عن طريق تواطؤ بين الطرفين وذلك بإفصاح المشتري عن رغبته إلى البائع للانتفاع بضمن ما اشتراه منه أو

لم يكن عن طريق تواطؤ حيث إن هذا البيع لا يخرج عن مسمى البيع الحلال لانتفاء القصد والتحيل به إلى الربا ولانتفاء صورة الربا في ذلك .

وأما إذا كان الغرض من التورق إطفاء مديونية سابقة للبائع على المشتري فهذا ما يسمى بقلب الدين على المدين، وقد أفتى مجموعة من أهل العلم بمنع ذلك لما يفضي إليه من نتيجة ما يفضي إليه المسلك الجاهلي من أخذهم بمقتضى: أتربي أم تقضي ؟

ولما في ذلك من مخالفة صريحة لأمر الله بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۗ﴾^(١) فالأمر في الإنظار يقتضي الوجوب .

ومن قال بمنع ذلك مجموعة من علماء السلف ومنهم الإمام مالك رحمه الله، فقد سئل الشيخ عبدالله أبابطين عن حكم قلب الدين فأجاب بإجابات متعددة ومن إجاباته رحمه الله ما نصه: «وذكر لكم صورة من صور قلب الدين ذكرها الإمام مالك في الموطأ يفعلها بعض الناس إذا صار له على آخر مائة مثلاً وطلبها منه قال: ما عندي نقد لكن بعني سلعة بثمن مؤجل كما يقول بعضهم العشر اثني عشر فيبيعه سلعة بمائة وعشرين مؤجلة تساوي مائة نقداً ثم يبيعه المشتري ويعطيه ثمنها مائة . قال مالك رحمه الله: في الرجل يكون له على الرجل مائة

(١) سورة البقرة، الآية ٢٨٠ .

التأصيل الفقهي للتورق في ضوء الاحتياجات ... — للشيخ عبدالله بن سليمان المنيع دينار إلى أجل فإذا حلت قال الذي عليه الدين بعني سلعة يكون ثمنها مائة دينار نقداً بمائة وخمسين إلى أجل » .

قال مالك: هذا بيع لا يصلح ولم يزل أهل العلم ينهون عنه . قال إنما كره ذلك، لأنه إنما يعطيه ثمن ما باعه بعينه ويؤخر عنه المائة الأولى إلى الأجل الذي ذكره له آخر مدة ويزداد عليه خمسين ديناراً في تأخيره عنه. فهذا مكروه ولا يصلح وهو يشبه حديث زيد بن أسلم في بيع أهل الجاهلية أنهم كانوا إذا حلت ديونهم قالوا للذي عليه الدين: إما أن تقضي وإما أن تربني " فإن قضى أخذوا وإلا زادوهم في حقوقهم وزادوهم في الأجل " أه . ثم ذكر الشيخ عبدالله أبا بطين: " أن السلف يعبرون كثيراً بالكراهة فيما هو محرم عندهم " (١) أه .

وقد قال بمثل هذا القول مجموعة من علماء نجد وغيرهم لما يترتب على ذلك من أيلولة هذه الصورة إلى ربا الجاهلية المشتمل على الظلم والعدوان واستغلال الاضطراب والإكراه والضعف ويمكن أن يخص هذا الحكم بقلب الدين على المدين المعسر .

أما إذا كان الدين على مليء إلا أنه في حاجة إلى الاستزادة من التمويل لتوسيع نشاطه الاستثماري فهذه الحال محل نظر واجتهاد. وقد أجاز هذه الصورة مجموعة من الهيئات الرقابية

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية: الجزء الخامس، ص ٦٨ .

الشرعية للمؤسسات المالية لانتفاء المحاذير الشرعية في الاضطرار وفي استغلال الضعف والحاجة ولانتفاء صورة الربا وحقيقته .

٥- التفاهم على عملية جديدة كالمضاربة بين البائع بالأجل والمتورق لاستخدام حصيلة التورق وأثر ذلك على جواز التورق .
صورة هذا التفاهم أن يرغب أحد الناس الدخول مع مضارب في مضاربة إلا أنه ليس لديه مبلغ ليضارب به فيطلب من المضارب أن يبيعه سلعة بثمن مؤجل ثم يبيعه المشتري بثمن حال على غير البائع - المضارب - ثم يعطيه ثمنها ليكون رأس مال مضاربة معه .
هذه الصورة لا يظهر لي فيها ما يؤثر على جواز التورق لهذا الغرض لانتفاء المحاذير الشرعية من أيلولتها إلى الربا إذ لا إكراه ولا اضطرار ولا استغلال ضعف ولا حاجة وإنما تستخدم هذه الصورة على سبيل الاختيار واعتبار المصلحة، والناس أحرار في مسالكهم فيما يتعلق بتحقيق مصالحهم إذا لم يكن في ذلك إثم بمخالفة شرعية لنص أو إجماع .

٦- توكيل العميل للمصرف الإسلامي بالبيع النهائي - بيع التورق :-

لا يخفى أن الأصل في الوكالة الجواز وحيث إن العميل قد ملك السلعة التي اشتراها لغرض التورق ملكاً تاماً فله حق التصرف فيها . إما باستخدامها أو بمباشرته بيعها أو بتوكيل البنك الذي

التأصيل الفقهي للتورق في ضوء الاحتياجات ... — للشيخ عبدالله بن سليمان المنيع
اشتراها منه لبيعها له أو بتوكيل من شاء غير البنك على بيعها وعليه
فلا يظهر لي مانع من جواز توكيل العميل البنك في بيعه السلعة ولا
محذور في ذلك شرعاً غير أنه يجب ألا تباع السلعة على من اشترت
منه لكون ذلك من بيوع العينة المحرمة .

٧- التورق بالبيع لمن ابتاع من البائع بالأجل وأثره على
مفهومه وحكمه .

هذه الصورة مثالها أن يشتري زيد من الناس سيارة بثمن معين
يجري سدادها للبائع خالد، ثم يبيع زيد هذه السيارة على بكر بثمن
مؤجل وعلى سبيل التورق، ثم يبيع بكر هذه السيارة على خالد
البائع الأول بحيث ترجع السيارة إلى بائعها الأول خالد، هذه
الصورة لا يظهر لي مانع من جوازها وليست من بيوع العينة حيث
إن بيع العينة أن ترجع السلعة إلى بائعها بالأجل يبيع حال من قبل
مشتريها منه بالأجل، وليس لهذه الصورة المذكورة أعلاه والتي هي
مسألتنا أثر على صحة التورق بالتعامل بها، إلا أن يكون هناك
تواطؤ واشتراط من قبل البائع الأول على طرفي بيع التورق أن تعاد
إليه سلعته التي باعها على سبيل الشراء فهذا محل نظر واشتباه في أن
تكون المعاملة من صور العينة وأن السلعة اتخذت وسيلة لتحقيق
المديونية بما يشبه الربا فأرى منعها لذلك .

وهناك مجموعة استفسارات على تطبيقات التورق واستخدامه في العمل المصرفي منها ما يلي :

١- الآليات العملية للتورق ومدى انضباطها :

سبق وأن ظهر لنا من تعريف التورق بأنه صورة يتوصل بها إلى الحصول على سيولة تغطي الحاجة إليها سواء أكانت الحاجة من فرد أو مؤسسة أو شركة وذلك عن طريق الشراء بالآجل والبيع بالعاجل مع شرط عدم البيع على البائع الأول لثلا تعود إليه سلعته فتكون من بيوع العينة المحرمة .

وعليه فلا يظهر لي أن للتورق آلياتٍ يحتاج الأمر فيها إلى الانضباط وإنما هي صورة واحدة يكون أطرافها أفراداً أو مؤسسات وقد تكون الحاجة إليه ملجئة كالاضرار لسداد مديونية سابقة، وقد تكون الحاجة إليه اختيارية غير ملجئة كالحاجة إلى الاستزادة من السيولة للتوسع في استخدامها، وقد سبق فيما مضى في البحث أن تحدثنا عن هذه الأحوال وحكمها وأثرها على جواز بيع التورق .

٢- التورق في مرابحات السلع الدولية مع المؤسسات المالية :

لا يخفى أن التورق وسيلة شرعية للحصول على السيولة المطلوبة بصيغة بعيدة عن التسهيلات الربوية، ولعل المقصود بالتورق في المرابحات أن يكون البيع بالآجل على سبيل المراجعة بحيث يشتري طالب التمويل البضاعة بما قامت به من ثمن وبزيادة ربح يتفق عليه

التأصيل الفقهي للتورق في ضوء الاحتياجات ... — للشيخ عبدالله بن سليمان المنيع
بين الطرفين ثم يبيعها مشترئها بثمن حال على غير من اشتراها منه
ليستفيد من ثمنها .

هذا النوع من التورق لا يظهر فيه مانع من اعتباره وجوازه
سواء أكان على مستوى فردي أو محلي أو دولي وسواء أكان ذلك
بين الأفراد أو بين المؤسسات المالية إذا كان البيع مما توافرت فيه
أسباب اعتباره من أركان وشروط وانتفاء موانع بطلانه أو فساده .

٣- حكم التورق عند تعذر التمويل بصيغة شرعية أخرى :

من المعلوم أن التورق صيغة شرعية بديلة عن الاقتراض من
البنوك بفائدة وهي صيغة يتحقق بواسطتها الحصول على التسهيلات
النقدية، ومن المعلوم أيضاً أن للتمويل صيغاً شرعية متعددة تغطي
الحاجة إليه مثل عقود المشاركات والتأجير وبيع السلم وعقود
الاستصناع وبيع المراجعة بالإضافة إلى بيع التورق فأى صيغة من
هذه الصيغ الشرعية يجوز التمويل عن طريقها وليست أي صيغة من
هذه الصيغ أولى من الأخرى بل كل صيغة يجوز التعامل بها وفق ما
تقتضيه مصلحة طالب التمويل .

وبهذا لا يظهر لي القول بأن التورق بديل عن صيغ شرعية
متعددة وإنما هو قرين لصيغ شرعية معتبرة ومتيسرة .

٤- حكم التورق لتمكين العملاء من سداد مديونياتهم

لدى المصارف التقليدية والانتقال إلى التعامل مع المصارف الإسلامية :

الذي يظهر لي أن هذا التورق من صور قلب الدين وقد سبق في البحث الحديث عن حكم قلب الدين وأنه لا يجوز إذا كان المدين معسراً ولكن نظراً إلى أن القصد من ذلك هو التحول من التعامل مع البنوك الربوية إلى البنوك الإسلامية وأن في الأخذ بالتورق طريقاً للتخلص من هذه البنوك الربوية ومديونياتها فقد لا يظهر لي مانع من الأخذ بالتورق للتخلص من هذه الديون الربوية والتمكن من الانتقال عنها إلى المؤسسات الإسلامية وقد يكون من تبرير ذلك الأخذ بقاعدة: ارتكاب أدنى المفسدين لتفويت أعلاهما .

٥- حكم التورق لتشجيع العملاء على الاستثمار لدى المصارف الإسلامية :

لا يظهر لي ما يؤثر على جواز التورق لتشجيع العملاء على الاستثمار في الصناديق الاستثمارية الإسلامية لانتفاء المانع الشرعي من ذلك، حيث إن الهدف من التورق تحقيق المصلحة بحيث يتوفر لطالب التورق السيولة التي يستطيع استثمارها دون أن يكون وراء ذلك إكراه أو اضطراب أو استغلال لضعف أو حاجة .

٦- التورق كصيغة تمويل عامة تقوم إلى جانب الصيغ الأخرى:

سبق الحديث عن هذا العنصر وأن التورق صيغة من صيغ

التأصيل الفقهي للتورق في ضوء الاحتياجات ... — للشيخ عبدالله بن سليمان المنيع التمويل والحصول على السيولة ذات الاحتياج وأنه جائز إلا أن يستخدم لقلب الدين على المدين المعسر، فهذا لا يجوز لتعارضه مع الأمر بإنظار المعسر إلى ميسرة قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ .

٧- أثر التورق والتوسع في الأخذ به على الصيغ الأخرى من حيث الاستخدام والابتكار .

الواقع أن التورق يعتبر من صيغ الاستثمار من حيث قدرته على التمكن من توفير السيولة وقد يكون التورق بطريقة المراجعة، وقد يكون بطريقة المساومة، إلا أنه صيغة شرعية استطاع به أهل الصلاح والتقوى أن يجدوا فيه بديلاً عن القروض الربوية وقد كان للأخذ به أثر محسوس على تقلص القروض الربوية سواء أكانت قروضاً شخصية أم قروض شركات أو مؤسسات، وقد كان لأحد البنوك السعودية توسع في استخدامه كوسيلة تمويل وتسهيل وذلك من خلال برنامجه "المطروح" فكان لاستخدامه أثر كبير في تقلص القروض الربوية في البنك حيث انحسرت نسبة نشاطها بمقارنتها بنسبة استخدام التورق إلى ٧٠٪ بحيث استحوذ التورق على ٧٠٪ من القروض الشخصية الربوية وبزيادة مستمرة .

وأما صيغ الاستثمار الأخرى من مراجعة أو مشاركة أو عقود سلم أو استصناع أو غير ذلك من الصيغ الشرعية مما يتعلق بالنشاط

الاستثماري فلم يكن لبيع التورق أثر على هذه الصيغ حيث إنها صيغ توفر لأصحابها ما يريدونه من التورق نفسه وقد يكون لإيثارها على التورق أهداف الاشتراك في المسؤولية تجاه الاستثمار مشاركة أو تيسيراً .

ولهذا لا يظهر لي أن للتورق آثاراً على هذه الصيغ لا في الحال ولا في المستقبل وإنما أثره منحصر على القروض الربوية بتقليصها أو القضاء عليها إن شاء الله .

٨- أثر التوسع في التورق على فلسفة المصارف الإسلامية ومستقبلها .

لعل الحديث عن الفقرة السابقة قد تناول هذه الفقرة بشيء من الإجمال. وبسط ذلك أن المصارف الإسلامية تقوم على تحريك الأسواق التجارية بتقليب السلع وتوفيرها والمساهمة في إنتاجها مشاركة أو تمويلاً شرعياً أو استقلالاً في الاستثمار .

ومن المعلوم أن النقد عنصر هذه الفلسفة وأساس اعتبارها. والتورق وسيلة من وسائل توفير النقد وتحصيله تحقيقاً للفلسفة الاقتصادية للمصارف الإسلامية .

ومن المعلوم أيضاً أن المصارف الإسلامية كانت في موقف عائق لقدرتها على الانطلاق بقوة لمزاحمة نشاط المصارف التقليدية

التأصيل الفقهي للتورق في ضوء الاحتياجات ... — للشيخ عبدالله بن سليمان المنيع
فجاء التورق محطماً هذا العائق ليكون للمصارف الإسلامية القدرة
على المزاومة بل التفوق على نشاط المصارف التقليدية ذلك أن
المجتمعات الإسلامية ذات إيمان بالله يدعوها إلى التطلع إلى تعامل
إسلامي يبعدها عن آفات الربا وآثامه ظهر هذا جلياً في تجربة أحد
البنوك السعودية حيث استحوذت ببيع التورق على نسبة كبيرة من
القروض الشخصية لدى القسم الربوي في البنك . وكان لتجربة
البنك في التوسع بالأخذ ببيع التورق زيادة للمصارف الأخرى
فاتجهت بالأخذ به كصيغة استثمارية مطلوبة لمجموعة من شرائح
المجتمع الإسلامي .

وخلاصة القول أن التورق يعتبر آلية ذات أثر فعال في سبيل
تحقيق الفلسفة الاقتصادية لتوفير النقد وتحصيله وهو في نفس الأمر
صيغة شرعية موفرة القدرة على الانطلاق بالاستثمارات الإسلامية
إلى ما فيه تحقيق مصالح الكسب والنماء للمدخرات النقدية من أفراد
ومؤسسات كما أنه صيغة بديلة بل هي بديل عن سندات الخزينة
الحكومية إذ تحقق به تغطية الحاجة إلى السيولة النقدية وبصيغة شرعية
تنتفي معها المحاذير الشرعية في إصدار السندات وتبادلها وبه تطيب
نفوس كثير من أهل التورع والتقوى في جمعهم بين تحصيل السيولة
بطريقة لا إثم فيها ولا عدوان وبين تمكنهم من الدخول بما توفره لهم

بيوع التورق من سيولة يستطيعون بها المشاركة في الاستثمارات
والتجارة .

هذا ما تيسر إعداده والله المستعان وهو حسبي ونعم الوكيل
وصلّى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

حديث شريف

((حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاحِمٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى
ابْنُ حَمْزَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ أَنَّ
عُمَيْرَ بْنَ هَانِيٍّ حَدَّثَهُ، قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ عَلَى
الْمِنْبَرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ، يَقُولُ: لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قَائِمَةً بِأَمْرِ
اللَّهِ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَدَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ
أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ عَلَى النَّاسِ)) .

(متفق عليه واللفظ للإمام مسلم)